

التعريب

تعريب الاسم الأعجمي أن تكلف العرب ادخاله في لفتها وتجره على منهاج
أبنية كلماتها ومخارج حروفها . ويسمى اللفظ الأعجمي بعد ذلك معرباً لما صيغ به
من الصبغة العربية

والقول باشتراط التغيير في المعنى حتى يصيغ بالصبغة العربية هو قول
جمهور أئمة اللغة وأصحاب المعجمات . إذ لم يرد في المعرب بغير تغيير إلا التزوير
اليسير ، وهو في حكم الشاذ

وانواع هذا التغيير مبسطة في كتب المعرب وأصول اللغة وكتب النحو
والصرف . فلتراجع ثمة

والتعريب وضع لنوى لا مجازي . وهو يساوى الوضع العربي الارتجالي .
فإذا كَوّن عربي من مجموع حروف لفظاً مهملًا ، ووضع به آراء معني ، يصيح بأذاعته
بين قومه مستعملاً ؛ كذلك إذا نقل ذلك العربي لفظاً من كلام العجم كان عنده
ابتداء وعند قومه بمنزلة المبهمل ثم بأذاعته وتعارفهم عليه يصير عندهم مستعملاً
موضوعاً على المعنى الجديد ، لافرق بينه وبين اللفظ العربي ؛ إذ لم يكن وضعه
الأعجمي معروفاً لديهم من قبل . والقول بأن التعريب وضع لنوى هو المفهوم من
كلام أهل اللغة

والعرب الذين يصح منهم الوضع اللغوي لا المجازي ويمتدُّ بعريتهم هم عرب
الجاهلية وعرب الاسلام الى أواسط القرن الثاني . وبعضهم يجعل ذلك خاصاً
بفصحاء الامصار ، ويرى بعضهم أن فصحاء العرب بقوا في أواسط جزيرتهم الى
أوائل القرن الرابع . وغير هؤلاء مستعجم أو مولد ، وإن كان عربي النسب .
ولم يجسر أي امام من أئمة اللغة على ان يقول إن ما جاء في كلام غيرهم مما لم ينطقوا

به عربى ، فصيح ؛ بل يقولون انه ملحون أو أعجمي ليس من اللغة الفصيحة في شئ.

والشعوب التي تسمى الآن عربية ويبلغ عددها نحو ستين أو ثمانين ألف ألف ليست عربية بالمعنى السابق ؛ بل عربية بالنسب أو بالبيئة ؛ وبأن لغتهم أقرب اللغات الى الفصيحة ، وليست فصيحة ؛ بل هي عامية أو دارجة أو مولدة كل مباحث علوم اللغة انما هي في الفصيحة لا العامية . والفصيحة هي لغة القراءة والكتابة . وليس لنا بحث في العامية مطلقاً ، ولا يكون شيوع اللفظ فيها وهجره في الفصيحة حجة على انه يجب على الفحصاء استعماله

وقياس اللغة العربية الفصيحة على لغات شعوب أوروبا غير صحيح ؛ لأن لغات أوروبا في الجملة عامية وليس لها فصيحة مخصوصة كما أننا . ولو كنا مثلهم لفعلنا فعلهم وجاز لنا استعمال كل لفظ من أى لغة

ان مسألة رواية اللغة الفصيحة مسألة ثقيلة محضة ، لا دخل فيها للهوى ولا للمصيبة ولا للرأى ولا للقياس المنطقي ؛ فما رواه أئمة اللغة الموثوق بصحة روايتهم من الالفاظ الموضوعية وضماً أو تجالياً أو منقولاً أو أصلياً أو معرباً فهو العربى أو المغرب الفصيح ؛ وما سواه أعجمي أو مولد ؛ فكما لا يجوز لنا أن نغير فيما رواه من أصول الاعراب والبناء لا يجوز لنا بالأولى أن نزيد في لغتهم ما لم يستعملوه من الألفاظ . واذا لم نعبأ برواية أئمة اللغة والنحو وأقيستهم وآرائهم ، وقلنا افتياناً : هم رجال ونحن رجال ؛ فقد خرجنا عن كل رتبة علمية ، ونجاوزنا حد التفريق بين الفصيحة والعامية ، وخلطنا بهما أيما خلط

واذا كانت اللاتينية واليونانية القديمتان اللتان اتقرض اهلها هما عند الاوربيين بمنزلة الفصيحة عندنا فكما لا يملك الطلياني والرومى ان يزيد الآن

في معجم اللاتينية أو اليونانية القديمة لفظاً من عاميته أو من لغة أخرى كذلك لا نملك نحن أن نزيد في معجم الفصاحة التي انقرض أهلها لفظاً عاماً أو أعجيباً . ولو جاز لنا الزيادة في الألفاظ لجاز لنا الزيادة في كفيات البناء والاعراب كما تقدم ، ولم يقل أحد بهذا ولا ذاك

إن اللغة العربية لا تنمو بزيادة الوضع اللغوي من جديد ، سواء أ كان ارتجالياً أو تعريباً ؛ وإنما تزيد بطرق زيادتها القياسية ، وهي الوضع المجازي والاشتقاق والنحت

أما المجاز فصحيح الأقوال المروية عن أئمة اللغة فيه أنه قياسى بشرط القرينة المانعة من ارادة المعنى القديم والعلاقة بين القديم والحديث . والعلاقات المجازية تقرب من أربعين علاقة بحيث يستحيل مع مراعاتها العجز عن وضع اسم لآى مسمى اذا لم نرفضه لمجرد الشهوة والهووى ، ونمتنع منه لقلة استخفاف آذاننا لجبرسيه ونقمه

والمجاز اذا شاع استعماله اصبح حقيقة عرفية ، له ما للحقيقة من الاعتبار ؛ على أن الدلالة التامة هي بالعرف لا بأصل الوضع . واذا بحثنا في الفاظ أى لغة ، ومنها العربية ، وجدنا ان نحو نصفها أصله مجاز شاع استعماله فأصبح حقيقة ؛ اذن فالمجاز أكبر عامل في نمو اللغة . وهو (قياسى) مهما أدى الى الاشتراك

والاشتراك ضرورى في جميع اللغات . لان الفاظ كل لغة محصورة متناهية ، والمعاني غير محصورة ولا متناهية ؛ فلو وزعت الالفاظ على المعاني وجب المصير الى الاشتراك حتماً ؛ وإنما الذى يسهل الاستفادة هي القرينة أو العرف ، على اننا اذا توخينا في النقل المجازى اللفظ الذى هجر معناه عدم الاشتراك أو كاد

وأما الاشتقاق فكثير من ابنيته قياسى اتفاقاً ، وبعضها مختلف فيه ،

وبعضها سماعي ، والاول والثاني كافيان في سدّ خَلَّةِ اللغة اذا احتاجت الى مزيد
وأما النحت فهو قليل الاستعمال في العربية ، لأنها ليست لغة زوائد في الجملة ،
ولذلك لم يقس فيه إلا وزن الفعللة وما اشتق منها مثل الحسيلة والبسلة ، فليس
من عوامل نمو اللغة العظيمة ، ولا يصح الاعتماد عليه في ذلك

ويتشدد مستعجبةً زماننا بقولهم : ان اللغات كأهلها كائن حتى خاضع لقانون
التجدد والدثور فجودها على حال واحدة محال . ونحن نجاربهم ونقول : ان
اللغة العربية كائن حتى خاضع ايضاً لقانون التجدد والدثور ، فدعوى جمودها أو
عجزها عن التعبير عن المسميات الحديثة باطلا . اذ قد علم أن طرق التعبير بالمجاز
والحقبة العرفية والاشتقاق لا تنتهي الى حد ، بل العجز والقصور عند من
لا يسلك هذه الطرق ، ولا يكلف نفسه مؤونة البحث والتنقيب في كتب اللغة
عما يريد ، ويدتيم الى الأعجمي حتى ينسخ على طول الزمان لسانه أولاً ، وجنسه
ثانياً ، وحرية ثالثاً ، ويتعزى بقوله ان التعريب قياسي ، اعتياداً على أن العرب
استعملوه وهو ابن العرب ووارثهم ؛ اذن فتجدد حياتها انما هو بتجدد حياة
أبنائها ودورها بدورهم ، فإذا أرادوا أن يكونوا هم أحياء عقلاً وحريةً كانت
لغتهم حية نامية ايضاً

والتعريب في اسماء الاجناس لا الأعلام ليس قياسياً بل هو سماعي . إذ أجمع
أئمة اللغة على أن المرء هو ما ورد في القرآن الكريم والاحاديث النبوية
والشعر أو النثر المروي عن يُحتجُّ بعريتهم . واجماعهم في ذلك حجة . والا فلا
معنى لقبوله في النحو مثلاً ورفضه في هذا الموضع (راجع كتب المرء والمزهر
وكتب الاصول)

والذي جعل التعريب غير قياسي قلة ماورد منه عن العرب . اذ لا يزيد

ما في جميع المعجمات وكتب النخيل التي بأيدينا من أسماء الاجناس لا الاعلام على الف كلمة . وأنا أتحدث من يأتي بأكثر من ذلك من العرب الصحيح . واذا ناسلنا وادعينا بلا حق أن كل ما ورد في كتب الطب والفلسفة من الاسماء الاعجمية معرب صحيح فلا أقول انه يزيد على أكثر من ألف أيضاً وهو قول أتحدث في الخضم كذلك ، فإذا كانت العربية في معجم واحد (كلسان العرب) جمع مئات الآلاف من صور الكلمات ، فما ظننا بألف كلمة معربة صحيحة وضعت كما يقول أكثر الأئمة للتظرف والتحذيق وأدعاء النمدن لا للحاجة اليها ، كما يستعمل كثير من مستعمجة زماننا ومفتونهم كلمتي (بُجور و بُذسوار) على كثرة ألفاظ النحية العربية . إن وجود مثل هذا العدد القليل بالاضافة الى الفصيح لا يكفي أن يقاس عليه غيره

وكل ما يقال من أن كثيراً من ألفاظ العربية منتزع من اللغات الاخرى فهو كلام بلا تحقيق ، لأن التوافق : إما أن يكون بين العربية وأخواتها السامية ، وإما أن يكون بينها وبين اللغات الاخرى الاجنبية . فإذا كان الاول فدعوى ان العربية أخذت من أخواتها ، لان أخواتها هي التي أخذت منها ، بحكم ومجازفة . بل المقول انها جميعاً أخذت من أمها السامية المجهولة ، على ان هناك فريقاً من العلماء يستظهر ان العربية هي أم اللغات السامية القديمة

واذا كان الثاني فيأطل أيضاً ، لان العرب عدنانيتهم وقحطانيتهم هم سلائل الامم السامية سكان العراق والجزيرة والشام من البابليين الكلدانيين والاشوريين والآراميين والحثيين والعماليق ، وكلها أم ذات حضارة قديمة وشرائع وضعية وسماوية ، سبقت حضارة اليونان والفرس والروم . والمقول ان المتأخر يأخذ عن المتقدم . ثم اذا علمنا أن قدماء المصريين أساتذة العالم القديم هم ساميون منذ (مينا) أي إخوة للعرب ، ولغتهم تتفق والعربية في أكثر من النصف ، وهم قد فتحوا

البلاد، وخالطوا العباد، فبا المانع أن يكون ما توافق من الالفاظ العربية وغير اللغات السامية منقول عن أصل سامى مصرى قديم، إن لم يكن من حنى أو فينيقي أو آرامى الخ

على أن من العرب أنفسهم من كان لهم حضارة عظيمة وتجارة منتشرة كأهل الجنوب وأهل الشمال

وقد أجمع الائمة على ان الاشتقاق من المعرب سماعى لا قياسى . فما ورد عن العرب يحفظ ويستعمل كأنه عربى ولا يجوز الاشتقاق مما لم يشتقوا منه . والمسألة مسألة نقل لا عقل (راجع الطراز المذهب وشفاء الغليل والمزهر وغيرها) وليس لجبىزى التعريب لغير العرب حجة ثقيلة إلا قولهم ان التعريب فعلته العرب ضاربين صفحا عن كونه قياسيا أو سماعيا وعن المراد بالعرب الذين يحق لهم ذلك . وقد يننا خطأ هذه الاوهام . وأكثر شبههم منشؤه الرغبة والكرهه اللذان هما أثر من أثر الوجدان المطاوع أبداً لحالة المؤثرات المرضية الوقتية ، ويتمثل أكثر شبههم فيما يأتى :

اولاً - توحيد لسان العلم في جميع اللغات ، وفى ذلك من تقارب الامم مالا يخفى ، وكذلك فعلت أمم أوربة

وقول إنما فعلت أمم أوربة ذلك لتقارب أصول لغاتها وهجاء حروفها ولعدم محافظتهم على لغة دين أو جنس . أمّا ولا تقارب بين لغاتنا ولغاتهم وبين هجائنا وهجائهم ، ولنا دين لا يكون التعبد به أو فهمه إلا باللغة الفصحى ، ولنا جنس نريد أن نجتمع بين شعوبه بلسان عام واحد ، فلا وجه إذا لتوحيد لسان العلم . على أننا لو أجزنا التعريب الجديد لكننا أجرينا الكلمة على قانون لغتنا وكتبناها بحروفنا . فلا يفهم الاوربى منها الا كما يفهم العربى من لفظ (أشميت) أى احمد

و(أقسين) في ابن سينا و(لو كير) في القاهرة و(جواد الكوثير) في الوادي الكبير (وجبر وثار) في جبل طارق . وطالما والله أتيت الى الصيدلانية من الافرنج وطلبت منهم أدوية مجهزة بحفظاً على اسمها الاعجبي بقدر ما استطيع مع معرفتي بهجاء الفرنسية في الجملة فلم أنجح كثيراً في إفهامهم ما أريد ، لمكان النهر العربي من لساني . وبعد فما الذي أبدى من تقارب اللغات العلمية في أوربة ، هل أدى ذلك الى النتيجة المرتجاة وهي تقارب الامم ؟ لم يزالوا وما زالوا ولن يزالوا في شقاق مبين ، على أن هذا ليس مسلماً على اطلاقه ، بل نرى بعض ممالك أوربة المتمدينة عمل ويعمل على رجوع لغة العلم عندهم الى أصول لغتهم الجنسية وهجر الغريب

ثانياً - وجوب احترام التسمية التي أطلقها مخترع الشيء أو كاشفه عليه ونقول ان هذا الجواب ليس عقلياً ولا شرعياً ولا لغوياً . وان أرادوا أنه وجوب ذوق فليس الذوق ورقة الاحساس والمجاملة مما يعتد به في أمر احياء اللغات أو إلماتها . ويكفينا حسن ذوق ومجاملة ما أفتناه من كثير حقوقنا

ثالثاً - تحقق المعجز في قل أسماء اصطلاحات الفنون والصناعات وأنواع النبات والحيوان والجلاد التي قد تبلغ أسماء أنواع النبات منها أكثر من مائتي ألف ، وأكثر منها أنواع الحيوان والجرائيم

وقول - على فرض جواز ذلك - غير مسلم أن كل هذه الانواع لها أسماء مستقلة بذاتها مصطلح عليها ، وانما هي أنواع لها صفات توصف بها ، كما يقال : الجراد الاصفر ذو الاجنحة الرقطاء الكبير الرأس غير الجراد الاخضر الصلب الاجنحة الصغير الرأس . فهذه ليست أسماء بل شرح حقيقة مركب من أسماء أصلية واردة في المعجمات . والا فلو كانت هذه الانواع التي تعد بمئات الالوف

لها أسماء متميزة مستقلة بذاتها فإن هو المعجم الذي يضم بين دفتاه هذه المثات
الالوف بل الالوف الالوف لو كان به أسماء الحيوان وغيره أيضا ، وبأى لغة هو ،
وما اسم مؤلفه أو مؤلفيه ؟ ماسمعنا بمعجم جمع أكثر من خمسين الف كلمة في غير
اللغة العربية

اذن فالملقول ان اللازم للغة العلم لا يزيد على خمسة عشر الف كلمة أو عشرين
الف توضع كل الف منها في نحو سنة

رابعا - صعوبة ترجمة كثير من الاسماء المفردة الدالة على معان متعددة بلفظ
واحد عربى يؤدى معناها بالضبط مثل (التيليفوجراف) ومعناها التصوير الشمسى
عن بعد و (الفوتوليتوجراف) ومعناها التصوير بالشمس على مطبعة حجر

ونقول ان هذه الاعجمية المركبة من تحت عدة كلمات لاتينية ويونانية
لا يفهمها الاوربى نفسه بمعناها الصحيح الا بالعرف والمواضعة . فنحن لو وضعنا
كلمة مفردة فيها بعض المناسبة لهذه المعانى واصطلحنا عرفا على اطلاقها على هذا
المسمى لأدت المعنى بخلافه . والسرف فى الدلالة للعرف لالجوهر الاسم ، ومع
ذلك قد اضطرت معرفة مصادر هذه الاسماء الاوربيين ان يدخلوا فى مدارسهم
تعليم اللاتينية واليونانية ، فهل يراد بنا ان ندخل فى مدارسنا تعليم اللاتينية
واليونانية لتفقه أوجه دلالة هذه الالفاظ ، ونحن الى الآن لا يقرأ ويكتب منا
أكثر من ثمانية فى المئة ؟

فما صا - قصور لتتنا عن تأدية المعانى التى لها نظام خاص يعلم به نوعها أو
جنسها أو فصلها أو ترتيبها أو تركيبها لانها لغة زوائد ، ولغة القوم لها زوائد تدل
على هذه الفروق مثل : كلورود - كلورات - كلورايدريك الخ

ونقول غير مسلم ان كل هذه الزوائد تدل على الفروق بالوضع اللغوى الاصلى

وأما جاءت دلالتها بطريق العرف والاصطلاح . فتحسن لو وضعنا بعض الحروف ذات المعاني كياء النسب مثلاً او الكلمات الصغيرة سابقة للاسم او لاحقة وتعارفنا عليها لافادت تلك المعاني لاحالة . هذا والوفاق في هذه الاسماء لم يراع بالضبط عند جميع أمم أوروبا ، بل هم مختلفون فيها اختلافهم في الملل والسياسة

سادساً - شيوع الاسماء الاعجمية بين العامة وهم السواد الاعظم وكثير من الخاصة ، وتعدّر ارجاعهم عنها الى الفاظ عربية فصيحة

وتقول: أما العامة فلمهم لغة خاصة بهم وموضوعنا لغة القراءة والكتابة ، ففى تعلم العامة القراءة والكتابة تعلموا الالفاظ الصحيحة . وبعد فتحن لانزال على ابواب العلم ولم يذع بيننا الالفاظ قد لا تزيد على خمسمائة أو الف ، وهو عدد يسير ازاء ما نستقبله من ترجمة عشرات الالوف من الكلمات الاعجمية أما أدلتنا غير النقلية على وجوب الابتعاد عن التعريب فنحن :

اولاً - المحافظة على سلامة اللغة من فشو الاعجمي فيها لان التساهل في أمره يقضى الى تولد لغة اخرى كما وقع في اللغة المالطية والجزائرية التي أوشكت أن تلتحقها . وليست العامة العربية تسوغل في ضبطها وقبول الاعجمي بها فانسلخت من جنسها

ثانياً - المحافظة على سلامة فهم القرآن والحديث الكريمين ، وهما كل الدين ، اذ لو تساهلنا وأدخلنا من الاسماء نحو عشرين أو ثلاثين ألف كلمة (ولا أقول مئات الالوف كما يقول بعضهم) وجعلنا أن الحى المستعمل من الفصيحة لا يزيد على هذا العدد لاصبح نصف لغتنا فصيحاً ونصفها أعجمياً أو بالحرى تصبح لغتنا مالطية او شبيهة بها ولاختلط الامر واتر الفساد فى حالة مداولة القرآن وكتب السنة واستفلق علينا فهمها (لا قدر الله)

ثالثاً - المحافظة على البقية الباقية من مميزات جنسنا العربى . اذ لا تكون جامعة جنسية بغير اللسان العام الذى يتفاهم به الجميع على السواء . فلو تساهلنا نحن المصريين فى استعمال الفاظ أعجمية تناسب بيئتنا وحالتنا وتساهل غيرنا من الامم العربية بما يناسبه لانفصمت بعد حين عرا الجنسية العربية واصبح لكل شعب عربى لسان خاص يقرأ أو يكتب به كما حصل بين شعوب اللاتين والصقل والتوتون ، فلما آن عليهم الحين للاستعانة بالجامعات الجنسية فى الازمان الحاضرة بقيت اللغات عقبة كثوداً فى وجوه النادين بها لاعتقاد العامة أن اختلاف اللغة من اختلاف الجنس . فمن الخرق أن تفكك أوصالنا ، ونشتت شملنا ، فى الوقت الذى تريد فيه الامم الحية أن تلم شعنها وتوحد شعوبها

رابعاً - توسيع نطاق العربية وجعلها لغة علم وصناعة ، اذ بنقلنا كثيراً من الاسماء العربية المهجورة لمعان اصطلاحية نكون قد زدنا فى مدلولات اللغة والفاظها شيئاً كثيراً ، وفى ذلك خير حياة للامة

خامساً - عدم الاستفادة من المعرب بعد صبه فى قالب العربى ، فلا الاوربى يفهمه ، ولا يتيسر لنا به التقرب المزعوم اليه . اذن وجب علينا أن نتمسك على الله ونشرع فى وضع كلمات للمسميات الحديثة ، وبراعى الاهتمام ابتداء بالكلمات الشهيرة الاستعمال فى مبادئ العلوم والصناعات ثم بالتى تليها فى المرتبة وهكذا . والله الموفق

اصمحر الاسكندرى

﴿ مفتاح الاستقلال ﴾

اذا استعبدت أمة ففى يديها مفتاح حبسها ما احتفظت بلسانها

حكيم